

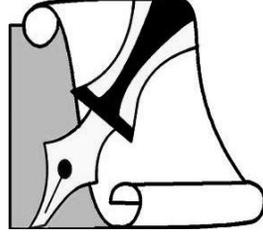


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تصعيد إسرائيلي غير مسبوق تجاه الأقصى .. واجتماع الأنفاق هو البداية خطط تهويدية لتعويض تآكل قوة الردع ومحو الفشل بفصل "وحدة الساحات"

حرب الجبهات الأربع

على وقع مسلسل الاقترحات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك، تخوض دولة الاحتلال الإسرائيلي حروبها المفتوحة ضد الشعب الفلسطيني على جبهات متعددة، عسكرية وسياسية وعقائدية وإعلامية.

وإذ تنتوِّع المعارك من حيث الأغراض والأمكنة والتوقيتات، فإنها تتشابه كثيراً من حيث السمات الإجرامية والفاشية، والتي تُثبت أن مأزق الكيان الشامل ليس آخذاً في الاشدتاد والتوسع فقط، بل هو أيضاً يترسخ أكثر فأكثر كطبيعة متأصلة وسمة بنيوية فيه.

فمن خلال اعتمادها على سياسة التصفيات الجسدية والإعدامات الميدانية، عمدت وحدات نخبوية في جيش الاحتلال إلى اقتحام مخيم بلاطة شرق مدينة نابلس، فجر 22 أيار 2023، واغتالت ثلاثة من النشطاء الفلسطينيين وأصابت العشرات بجراح، بعضها خطير؛ وهي منعت فرق الإسعاف الفلسطينية من الوصول إلى الجرحى، فيما تولت الجرّافات تخريب عدد من المساكن. وبذلك افتُضحت مجدداً مزاعم الاحتلال حول استهداف خلايا «الجهاد الإسلامي» وحدها، لأن الشهداء الثلاثة كانوا ينتمون إلى «كتائب شهداء الأقصى». وقبل هذه الجبهة العسكرية والأمنية، كانت حكومة بنيامين نتنياهو قد خاضت معركة عقائدية، حين اختارت عقد اجتماعها الأسبوعي في أحد الأنفاق تحت حائط البراق في البلدة القديمة من مدينة القدس، في تكرار لجلسة سابقة عُقدت بدورها في نفق مماثل سنة 2017. وإذا كانت القيمة الرمزية للاجتماع في أمكنة كهذه هي المعلنة على الملأ الإسرائيلي، فإن دلالاتها السياسية ليست خافية لجهة لهاث نتنياهو لإبقاء تحالفه الحاكم متماسكاً أطول فترة ممكنة، والاستمرار في رشوة التيارات الدينية والقومية والفاشية الأكثر تشدداً داخل الحكومة.

بالمقابل، ثمة جبهة إيديولوجية تتوخى إحياء المزيد من العناصر الدينية التي اقترنت على الدوام بالطبقة الإسرائيلية من العقيدة الصهيونية، حيث توجّب أن يبقى الكنيس ماثلاً على الدوام أمام أعين المقاتلين، حسب وصفة شهيرة اعتنقتها أفواج "الهاغانا" و"الأرغون" و"شتيرن" و"بالماخ"، وسواها من العصابات والميليشيات الصهيونية، خلال سنوات النكبة وما بعدها.

ولا يخفى أن نفخ الحماس في نفوس الصهاينة والقوميين المتشددين عن طريق إحياء هذه الصبغة الدينية، يستهدف أيضاً مقارعة آلاف الصهاينة الذين يواصلون التظاهر في شوارع تل أبيب رفضاً لمشاريع حكومة نتنياهو بصدد التعديلات القضائية والمحكمة العليا.

وتبقى جبهة رابعة قد تبدو إعلامية صرفة، وتقتصر على مخاوف أمريكية باتت علنية إزاء تصرفات وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير وزميله وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، سواء لجهة استفزازات الأول في باحات الأقصى، أو تصريحات الثاني حول إنكار وجود الشعب الفلسطيني. لكن استمرار «قلق» الإدارة الأمريكية، واتخاذها تدريجياً هيئة سيرورة منتظمة، قد يُنذر بالانقلاب إلى معركة ذات طبيعة متفارقة ليست أقل إسهاماً في تعميق مآزق الكيان، لأنها يمكن أن تمتد إلى صفوف مجموعات الضغط اليهودية الأمريكية ذاتها.

وما هو هدف حكومة نتنياهو الفاشية من عقد جلستها في أنفاق ساحة البراق؟ إليكم التفاصيل:

في خطوة بالغة الدلالات ولافتة في توقيتها ورسائلها السياسية، عقدت الحكومة الإسرائيلية الفاشية، في 21 أيار 2023، جلسة خاصة في أنفاق ساحة البراق في البلدة القديمة من القدس المحتلة، للتصديق على خطة لثلاث سنوات، ترصد من خلالها 95 مليون شيكل (نحو 26 مليون دولار) لجذب مستوطنين شباب من الخارج للإقامة في القدس، بهدف تعزيز الاستيطان فيها.

وجاءت هذه الجلسة في ساحة البراق في إطار احتفال الحكومة الإسرائيلية بما يُسمى "يوم القدس"، الذي صادف مواعده الرسمي في 19 أيار 2023، حيث تحتفل فيه "إسرائيل" باحتلال الشطر الشرقي من المدينة عام 1967. وكان سبق ذلك "مسيرة الأعلام" التي نُظمت في 18 أيار في البلدة القديمة، وتخلّلتها هتافات دموية ضد الفلسطينيين.

وبموجب الخطة التي وُضعت بالتعاون مع بلدية القدس (بلدية الاحتلال)، وبدعم من الوكالة اليهودية، ستعمل دولة الاحتلال على تشجيع الوافدين الجدد من الشباب اليهود، أبناء جيل 18-35 عامًا، من المتزوجين والعزاب، للاستقرار في القدس المحتلة.

وليس بعيداً عن ذلك، تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية (الإسرائيلية) إلى أن "أكثر من 18 ألف قادم جديد (يهودي)، تتراوح أعمار أكثر من نصفهم بين 18-35 عامًا، هاجروا إلى "البلاد"، وأقاموا في بادئ الأمر في القدس منذ عام 2018. ومع هذا، فقد غادر نحو 30 بالمائة منهم القدس في السنوات الخمس الأخيرة".

وترصد خطة لوزارة الهجرة واستيعاب القادمين الجدد، بالإضافة إلى وزارة التعليم ووزارتي الثقافة والرياضة، 95 مليون شيكل (31.5 مليوناً في السنة وعلى مدار 3 سنوات) لتطبيق الخطة ومنح امتيازات وحوافز للمهاجرين.

وما هو مضمون خطة الحكومة الفاشية لتسريع عمليات التهويد في القدس؟ لنقرأ معاً

عملياً، ستتضمن الخطة التي وضعتها وزارة الهجرة الفاشية لاستيعاب القادمين الجدد، عدة مسارات، من ضمنها تشجيع الهجرة اليهودية إلى القدس، عبر إقامة معارض سنوية في الخارج لتشجيع الهجرة إلى القدس، وإنشاء مراكز للمهاجرين الشباب (اليهود) في المدينة، وبناء برامج خاصة لتوظيف المهاجرين المؤهلين في مختلف المجالات للعمل داخل المدينة.

علاوة على ذلك، ستعمل وزارة الهجرة والاستيعاب وبلدية القدس على مساعدة المهاجرين الذين سيستوطنون القدس، في التدريب المهني والحصول على تراخيص عمل مناسبة لتلائم مجالات عملهم ومهاراتهم.

والأخطر أن المؤسسة الإسرائيلية ستمرر برامج تعليمية خاصة بأطفال المهاجرين إلى القدس، وتنظيم جولات تعارف لهم و"تلبية احتياجاتهم الثقافية والترفيهية". كما ستفحص إمكانية تعزيز برامج وحدات الخدمة المدنية (الإسرائيلية) في القدس، من أجل مساعدة المهاجرين.

وفي هذا السياق، قال وزير الهجرة والاستيعاب الإسرائيلي، أوفير سوفير: "تحدث عن خطة ممتازة ستجلب إلى المدينة شرائح شبابية وأكاديميين وعائلات. وستساهم هذه الخطة بتمكين المدينة في مختلف الجوانب، الاقتصادية، الصهيونية، والسكانية".

بالمقابل، أكد رئيس بلدية الاحتلال في القدس، موشيه ليئون: نحن المدينة الأكثر استقبالية للمهاجرين (اليهود) في إسرائيل. المهاجرون الجدد يندمجون في المدينة ويساهمون في تطوير مختلف مناحي الحياة. أنوي الاستثمار بتشجيع القدوم (إلى القدس) في السنوات القريبة".

وماذا عن المقررات الأخرى لاجتماع الحكومة الفاشية في أنفاق ساحة البراق؟ الإجابة في السطور الآتية:

إلى جانب ما ذكر أعلاه، هدفت جلسة الحكومة الفاشية إلى رصد ميزانيات، وأيضاً المصادقة على عدد كبير من مشاريع التهويد في القدس في الذكرى السادسة والخمسين لاحتلالها.

وتضمّن الاجتماع المصادقة على تخصيص ميزانية ضخمة لتطوير مشروع ما يسمّى "الحوض المقدّس"، الذي يُعدّ أكبر عملية عبث وتزوير بالتاريخ الإسلامي العربي الفلسطيني في مدينة القدس.

أما الأمر الأكثر أهمية، فتمثّل في مصادقة حكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة على مجموعة من القرارات لتهويد مدينة القدس، وعلى إجراءات لزيادة الاستيطان في القدس، من بينها تخصيص 4 ملايين شيكل لتشجيع اقتحام حائط البراق والمسجد الأقصى وتشكيل لجنة وزارية لإحياء "القدس عاصمة لإسرائيل"، من خلال العمل على تهويدها.

كما قرّرت حكومة الاحتلال تشكيل لجنة وزارية تحمل اسم "لجنة القدس الكبرى"، وكلفتها بإعداد خطة للأعوام الخمسة المقبلة، بهدف تعزيز مؤسسات الاحتلال في الأحياء والقرى الفلسطينية في القدس، وفرض السيطرة على المؤسسات التربوية والتعليمية والتدريبية الفلسطينية فيها، عن طريق وزارات الاحتلال وبلدية القدس، برئاسة وزير القدس والتراث، مئير بورش. وأمّلت الحكومة اللجنة 30 يوماً لإعداد الخطة المطلوبة.

علاوة على ذلك، صادقت حكومة الاحتلال في اجتماعها على تخصيص 30 مليون شيكل لمواصلة الحفريات في منطقة حي المغاربة وحائط البراق، بحجّة البحث عن الآثار. وخصّصت أيضاً مبلغاً مماثلاً لتشجيع الإسرائيليين على اقتحام هذه المنطقة.

الجدير بالذكر أن الاجتماع كان قد عُقد داخل نفق أسفل حائط البراق، الجدار الغربي للمسجد الأقصى، في الذكرى الـ 56 لاحتلال القسم الشرقي من القدس وضّمّه إلى القسم الغربي المحتل عام 1948. وكان الاجتماع الأول تحت المسجد الأقصى قد عُقد في العام 2017.

ليس هذا فحسب، فالاجتماع عُقد بعد ثلاثة أيام من الاحتفالات الإسرائيلية "بيوم توحيد القدس"، وهو ذكرى احتلال شرق القدس، حيث أقيمت "مسيرة الأعلام"، يوم الخميس، في إطار هذه المناسبة أيضًا. وقُبيل الاجتماع، اقتحم المستوطن إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي، المسجد الأقصى، برفقة حاخامات، وتحت حراسة مشددة من شرطة الاحتلال.

وتعقيباً على ذلك، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في بداية جلسة الحكومة إن "اجتماع اليوم في الحرم القدسي هو رسالة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي قال إنه لا علاقة للشعب اليهودي بالقدس. لذلك تُلفت انتباهه؛ فإننا نقيم جلسة الحكومة الخاصة بنا هذا الصباح أسفل الحرم القدسي، وارتباط اليهود بالقدس هو ارتباط لا يمكن مقارنته بين الأمم".

وفي نبرة تحديّ لأبي مازن ومقولته في الأمم المتحدة إن "الشعب اليهودي لا علاقة له بالقدس، وإن شرق المدينة جزء من مناطق السلطة"، توجه نتنياهو إلى رئيس السلطة الفلسطينية قائلاً: "ونحن نعقد اجتماع الحكومة قرب الأقصى لنوضح له ارتباطنا بالمدينة، وأن الشعب اليهودي هنا قبل 3000 عام. كانت القدس عاصمتنا قبل لندن وواشنطن".

وأضاف رئيس الحكومة الفاشية: "من أجل وحدة القدس، يجب أن نستمر في الحفاظ على هذه الحكومة ونمرّر الميزانية". أما فيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة فشدد نتنياهو قائلاً: "بعد الجولة الأخيرة ضد الجهاد الإسلامي غيرنا معادلة الردع، ومسيرة الأعلام سارت كما نريد".

وما هي انعكاسات معركة "ثأر الأحرار" على حالة المقاومة في الضفة الغربية؟ لنستعرض الأمر سوياً:

في الحقيقة، لم تكن في حسابات حركة الجهاد الإسلامي أن مواجهة الأيام الخمسة، والتي أطلقت عليها اسم "ثأر الأحرار"، ستكسبها حالة كبيرة من التعاطف والتأييد الشعبي المضاعف من المواطنين والشبان الفلسطينيين في عموم الضفة الغربية.

ورغم أن "حملة الدرع والسهم"، حسب التسمية الإسرائيلية، هدفت إلى كسر الحركة وجهدها العسكري المقاوم - خصوصاً وأنها تدعم بشكل قوي أنشطة المقاومة في الضفة الغربية وتقودها أحياناً - إلا أن الصورة التي خرجت بها الحركة، وجناحها المسلح "سرايا القدس"، أنتجت عكس ما رغب فيه الاحتلال الإسرائيلي تماماً.

ولهذا، فالفيديوهات المنتشرة على هواتف المواطنين في الضفة الغربية، والتي تُبرز قادة الحركة، وتحديدًا الشهداء منهم، لهو أكبر دليل على حالة تعميق حضور الجهاد كحركة مقاومة جذرية، حيث يتبادلها النشطاء والمواطنون البسطاء والشبان صغار السن، بكل ما يرافق ذلك من عبارات المديح والثناء والاحتفاء، في أكبر حالة من الالتفاف حول الحركة بدلاً من كسرها والابتعاد عنها.

ومع أن "إسرائيل" كانت تأمل من وراء العملية العسكرية الأخيرة، والتي بدأتها في إطار استراتيجية شاملة لتعزيز الفصل بين الضفة وغزة، وهو أمر يتأسس على فصل أكبر بين مكونات فلسطين التاريخية، وتريد "إسرائيل" تحقيقه عبر إضعاف الفصائل المقاومة وجعلها منقسمة على ذاتها؛ لكن الواقع جاء معاكساً؛ فالحضور الشعبي للجهاد الإسلامي، أي بمعنى التأييد الواسع والكبير من المجتمع الفلسطيني، تحقق فعلياً، من دون أن يعني ذلك بالضرورة الحضور على مستوى الكادر أو التوسع التنظيمي.

وأكثر من ذلك، أدت مواجهة الأيام الخمسة إلى تعزيز التوافق الشعبي مع "الجهاد"، وهو ما تعزز مع الجولة الأخيرة التي ساهمت بشكل كبير في تعزيز هذه الرؤية. وتبعاً لذلك، هناك الكثير من الأسباب التي تقود لدعم "الجهاد" وتزايد شعبيته، وأهمها الإصرار الدائم على الفعل المقاوم في كل زمان ومكان.

وهل حقق العدوان على غزة أهدافه بـ "فصل الساحات"؟

صحيح أن العدوان الصهيوني على غزة يندرج بالدرجة الأولى في إطار محاولات فصل ساحات المقاومة، ولكنه أيضاً يخرج من ضمن تناقضات داخلية إسرائيلية، ترى أولاً ضرورة القضاء على ظاهرة المقاومة في الضفة الغربية، ما يتطلب استمرار فصل الساحات. إذ إن "إسرائيل" تسعى لمعالجة أي تصور لدى حركات المقاومة وجمهورها حول ضعف دولة الاحتلال، في ظل تعاظم صراعاتها السياسية والاجتماعية الداخلية. وقد أدى ضعف الرد الإسرائيلي على إطلاق المقاومة أكثر من مئة صاروخ، عقب استشهاد الشيخ خضر عدنان، إلى تعزيز هذا التصور، خاصة وأنها تأتي بعد الضربات الصاروخية التي تلقتها "إسرائيل" من لبنان في شهر رمضان الفائت.

وبناءً على ذلك، فإن أهمية المواجهة الأخيرة ترتبط في جانب منها، وبشكل أساسي، بقدرة توظيف القوة العسكرية في تازيم كل قرار صغير يتخذه الاحتلال في الضفة الغربية والقدس، حول ملفات الأسرى والمسجد الأقصى والقدس، وفي قضايا أخرى أيضاً، بما في ذلك إمكانية نجاح المقاومة في تقييد سلطة الاعتقال والاعتقال، أو سلطة البناء والإخلاء والتدمير.

أما الإنجاز الفلسطيني الأكبر الذي تحقّق في المواجهة الأخيرة، فيتمثل بالوحدة بين الفصائل، وإفشال رهان فصل تنظيمات المقاومة في القطاع؛ وبالتالي فشل الرهان على الفصل بين الساحات. لذا، فإن حركة الجهاد سجّلت انتصاراً بحق، حسب المعايير المتعلقة بأهداف المقاومة وصمودها والقدرة على الاستمرار في ضرب العمق الإسرائيلي. وعليه، يمكن قراءة ذلك على أنه تراكم إيجابي في الجهد الفلسطيني بعيد الأمد الذي يجب أن يهدف لإنهاء الاحتلال والمراكمة فيه".

إضافة إلى ذلك، فإن مسألة تشكيل الغرفة المشتركة وإدارتها شكّلت رداً سياسياً ووطنياً مهماً أمام "إسرائيل". ومع ذلك، تبنّى الاحتلال خطاب توجيه ضربة قوية للجهاد الإسلامي مستثنياً حركة حماس، وكأن الأخيرة صديقة لإسرائيل، في حين أن الخطاب السياسي الإسرائيلي السابق كان يُحمّل "حماس" ليس المسؤولية عن غزة فقط، إنما المسؤولية عمّا يجري في الضفة أيضاً.

وهل نجح نتناهو في رفع شعبيته بعد العدوان على غزة؟

أظهر استطلاع للرأي في "إسرائيل" أجراه "مركز بانيلز بوليتكس"، أن العدوان الأخير على غزة لم يساعد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو شعبياً. وحسب نتائج الاستطلاع الذي نشرته صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، فإن زعيم حزب "الوحدة الوطنية" ووزير الدفاع السابق بيني غانتس، ما زال يتقدم على نتنياهو.

وكشف الاستطلاع أن 42 بالمئة من الإسرائيليين يعتقدون أن غانتس هو الأنسب لرئاسة الحكومة، مقابل 38 بالمئة فضّلوا وجود نتنياهو بهذا المنصب.

كما أشار الاستطلاع إلى أن حزب "الوحدة الوطنية" سيتقدم بنحو 3 مقاعد على حزب "الليكود" الذي يقوده نتنياهو، في حال جرت الانتخابات .

وبذلك، يحصل حزب "الوحدة الوطنية" على 28 مقعداً مقابل 25 مقعداً لحزب "الليكود". أما حزب "هناك مستقبل"، برئاسة يائير لبيد، فيترجع ليحصل على 16 مقعداً في الكنيست المكوّن من 120 مقعداً، وفق الاستطلاع.

وبحسب النتائج، إذا جرت الانتخابات -اليوم- فإن المعارضة ستحصل على 60 مقعداً، مقابل 54 مقعداً للأحزاب التي تشكّل الحكومة حالياً، فيما يحصل تحالف القائمة العربية للتغيير برئاسة أحمد طيبي، والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة برئاسة أيمن عودة، على 6 مقاعد.

الجدير بالذكر أنه لدى الحكومة الحالية 64 مقعداً في الكنيست، ما يشير إلى تراجعها بـ10 مقاعد، وفقاً للنتائج المذكورة.

الخلاصة

الثابت، وفي العمق من خلفية هذه المعارك والساحات، أن الجبهة الأخطر أمام دولة الاحتلال هي ثبات المقاومة الفلسطينية، وتنوّع أشكالها، وتجذّرها بشكل أعمق في نفوس الأجيال الشابة، خاصة تلك التي لا يسقف كفاحها اليومي والقاعدي أي تنظيم أو فصيل أو عقيدة بعينها، لأنها أولاً معادلات وجود وكيونة وطن وحقوق تاريخ.

وبالرغم كل الألم والوجع بعد معركة "تأر الأحرار"، لكنها كانت من أهم وأفضل المواجهات والجولات التي احتُضنت فيها المقاومة في غزة، حيث البيئة الحاضنة للمقاومة وغرفة العمليات المشتركة، وكان خروج الناس العفوي للشوارع أفضل تعبير عن أول مواجهة تعيد تجسيد ثقة الشعب الفلسطيني بمقاومته وكفاحه المسلح؛ وهذا ما لا تريده "إسرائيل".

وعليه، فإن اجتماع حكومة نتنياهو الفاشية إنما جاء كتعويض عن تآكل قوة الردع الصهيونية، وفشل نتنياهو الذريع في كسر معادلة "وحدة الساحات"، ومحاولته ترميم صورة الجيش الإسرائيلي الأخذة في التراجع.